٣ ـ قرارات المؤتمر : أصدر المؤتمر عددا من القرارات في اختتام اجتماعه ، غير ان القرارين ١٢ و ١٣ هما صلب المؤتمر والغاية من انعقاده .

القرار ١٢ : « نظرا للصلات الوطنية والروابط القومية بين فلسطين والمملكة الاردنية الهاشمية فان المؤتمر يعلق على صاحب الجلالة الملك عبدالله المعظم اكبر الامال في حفظ حقوق عرب فلسطين وصيانة عروبتها ومقدساتها . والمؤتمر واثق كل الثقة من ان جلالته لن يقبل أن تفرض على عرب فلسطين حلول من قبل تلك الفئة من متزعمي فلسطين سابقا الذين ضيع الشعب الفلسطيني خلال الثلاثين عاما الماضية من سوء تصرفاتهم وأنانيتهم . **والمؤتمر يفوض جلالته تفويضا تاما مطلقا في أن يتحدث باسم عرب فلسطين ويفاوض عنهم ويعالج مشكلتهم بالشكل الذي يراه . وهو الوكيل عنا في جميع شؤون مستقبل فلسطين كما ان المؤتمر يؤيد جلالته في كل خطوة يخطوها في سبيل حل قضية فلسطين ويعتبره المرجع الوحيد لعرب فلسطين الذين منحوه كل ثقتهم واخلاصهم وأكيد ولائهم ووفائهم** » .

القرار ١٣ : « يقرر المؤتمر ارسال برقية للهيئة العربية العليا يشعرها **بانه نزع منها ثقة عرب فلسطين فهي لا تمثلهم ولا يحق لها أن تنطق باسمهم أو تعبر عن رأيهم** لان الحكومات العربية قد احتضنت قضية فلسطين ، وهي أصبحت وديعة بين أيدي ملوك العرب الذين يطمئن الشعب الفلسطيني الى مساعيهم في سبيل صيانة عروبتها وتحقيق حريتها » .

بايجاز ، كان مؤتمر عمان الخطوة الاولى التي خطاها الملك عبدالله نحو اقتناص « تفويض » شعبي فلسطيني لتمثيل الفلسطينيين والتصرف بقضيتهم ، وفي الوقت نفسه الاستناد الى هذا « التفويض » من أجل عدم الاعتراف بحكومة عموم فلسطين التي كانت تطالب بأن تشمل صلاحياتها جميع الاراضي الفلسطينية . وهكذا في ١٥/١٠/١٩٤٨ طالب عبدالله بحل حكومة عموم فلسطين وفي ١١/١ من العام نفسه أبلغ البرلمان الاردني ان اختلافه مع الدول العربية بشأن هذه الحكومة هو « مسألة مبدأ » ، وقد توضحت « مسألة المبدأ » هذه عندما زار القدس في ١٥ تشرين الثاني ونادى به المطران القبطي فيها « ملكا للقدس »(٢١) .

مؤتمر أريحا ١٩٤٨/١٢/١

اذا كان مؤتمر عمان هو الخطوة التمهيدية فقد كان مؤتمر اريحا الاجراء الاكثر تقدما لانتزاع موافقة شعبية فلسطينية على ضم الاجزاء العربية من فلسطين الى شرق الاردن . ولاهمية هذا المؤتمر في التاريخ الفلسطيني سنتحدث عنه هنا بتفصيل :

كان الوضع الاداري في فلسطين حتى انعقاد مؤتمر اريحا هو كما يلي : في أعقاب دخول الجيش الاردني منطقة القدس عين ابراهيم هاشم (في ١٩/٥/١٩٤٨) « حاكما عسكريا عاما لجميع المناطق في فلسطين التي يوجد فيها الجيش العربي الاردني أو يقوم بمحافظة الامن والدفاع فيها » . وفي الرابع والعشرين من الشهر نفسه أصدر الحاكم العسكري العام اعلانا رقم (١) أعلن فيه انه « عملا بالانابة الموجهة الي من فخامة رئيس وزراء المملكة الاردنية الهاشمية قد باشرت السلطات المخولة لي **بموجب قانون الدفاع عن شرق الاردن لسنة ١٩٣٥ والانظمة الصادرة بمقتضاه** »(٢٢) (في ١٨/١٠/٤٨ عين عمر مطر حاكما عسكريا عاما بدلا من ابراهيم هاشم(٢٣) . وكانت المناطق التي يشملها الحكم العسكري الاردني آنذاك هي القدس ورام الله والخليل ، أما سائر المناطق فكانت اما تحت الحكم العسكري العراقي أو المصري .

ان ما أردنا ابرازه في الفقرة السابقة هو انه عشية مؤتمر اريحا كانت شرق الاردن تحكم الاجزاء الفلسطينية حكما عسكريا بموجب قانون الدفاع الذي يضع جميع السلطات بيد الحاكم العسكري ويعطيه صلاحيات واسعة في كافة المجالات السياسية